أكد في تصريح لـ «الأنباء» أن المؤسسة تعاني من فجوات بحجم «الجبال» في الفساد الإداري والترهل الوظيفي

عضو بمجلس إدارة مؤسسة البترول: أمامنا مشوار طويل لإصلاح ما فسد في «النفط»

جاء التشكيل الجديد للشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية والذي اعلن عنه امس الأول ليؤكد ان القطاع النفطي مقبل على مرحلة جديدة من الفكر القائم على ضخ الدماء الجديدة من قيادات الصف الثاني والثالث وإفساح المجال امامها بعد سنوات من طول انتظار انتظرها هذا القطاع الحيوي وتفاعلا مع توجهات مجلس الوزراء بإعادة هيكلة القطاع والتي بدأت منذ إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة وتعيين رئيس تنفيذي لها.

وتفاعلا مع التشكيل الجديد، اكد عضو بارز في مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية في تصريح لـ «الأنباء» ان مجلس الإدارة أمامه مشوار طويل في إعادة هيكلة القطاع النفطي المترهل منذ سنوات من خلال العمل على إحداث تغييرات جذرية على جميع الأصعدة والمستويات سعيا لاقتلاع الفساد الإداري المستشري منذ سنوات مرت على القطاع.

وأضاف قائلا: «أمامنا مشوار طويل لإصلاح ما فسد في القطاع النفطي». وعن آلية تعيين القيادات النفطية والتي شملت كلا من رؤساء مجالس إدارات الشركات والأعضاء المنتدبين قال ان الآلية التي اتبعها مجلس الإدارة في التشكيل الجديد هي واضحة وتعتبر نهجا للعمل داخل القطاع النفطي منذ سنوات، ومبينا ان المؤسسة لديها لجان مشكلة منذ فترة لوضع خطط بديلة واحتياطية للمناصب القيادية في القطاع للجوء إليها عند الطوارئ وهو ما يؤكد ان المؤسسة دائما لديها خطط للقيادات البديلة.

عاصفة النفط مستمرة في طريقها لتغيير خارطة القطاع النفطي

وأضاف ان مؤسسة البترول بها نواحي قصور في بعض الجوانب وفي المقابل أيضا لديها نقاط قوة في الإجراءات والأساليب المتبعة في عمليات التعيين والحوكمة، ومضيفا ان المؤسسة بها فجوات بحجم «الجبال» واصفا المهام المقبل عليها مجلس الإدارة بـ «الشاقة» سعيا لردم تلك الفجوات.

مسطرة واحدة

وعن الألية التي سيتبعها مجلس الإدارة في اختيار نواب الأعضاء المنتدبين قال ان المسطرة ستكون واحدة بالنسبة لتعيين نواب الأعضاء المنتدبين في إشارة منه إلى أن المؤسسة ستطبق عليهم مبدأ سن التقاعد لمن أمضى منهم أكثر من 35 عاما في العمل بالقطاع النفطي، ومؤكدا ان «طوفان التغيير» سيقتلع كل من أمضى هذه المدة في القطاع النفطي من العاملين في الصف الثاني والثالث مثلما حدث مع الصف الأول.

وحول المدة الزمنية المتوقعة للإعلان عن التشكيلة الجديدة لنواب الأعضاء المنتدبين، لاسيما ان هناك العديد من المناصب التي أصبحت شاغرة في الشركات النفطية فتوقع أن تكون «قريبا جدا»، مضيفا ان هذه الفترة تعتبر «هدنة قصيرة» لحين استقراء الأوضاع الجديدة لتعيينات الأعضاء المنتدبين وتقييم الأوضاع ومن ثم الدخول على المرحلة الثانية لتنتهي مهمة مجلس إدارة المؤسسة في هذا الأمر.

وتابع: «لدى مجلس إدارة مؤسسة البترول قاعدة معلومات وتقييمات جاهزة لنواب الأعضاء المنتدبين في جميع الشركات وهي تحتاج إلى بعض التغييرات البسيطة التي سيتم الاستعلام عنها خلال الأسابيع المقبلة تمهيدا للإعلان عنها في الوقت المناسب، كما أكد ان مجلس إدارة المؤسسة سيترك تعيين رؤساء الفرق ومدراء المجموعات في الشركات إلى مجالس إدارات الشركات النفطية للقيام بها لاحقا وذلك وفق النظم الجديدة التي اتبعها مجلس إدارة مؤسسة البترول».

دور إشرافي للرئيس

وحول فصل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة عن منصب العضو المنتدب قال ان منصب رئيس مجلس الإدارة قد اصبح «إشرافيا» وليس «تنفيذيا»، وذلك وفقا لقانون الشركات الجديد، مبينا انه ورغم ان هذا الدور «إشرافي» إلا انه سيظل مسؤولا عن الإشراف العام للشركة ومطالبا بمراجعة المشاريع وتمرير الميزانيات السنوية والرأسمالية، ومضيفا ان هذا الأمر مطلب قانوني من منطلق تعزيز الحوكمة التي انتهجتها العديد من الدول والشركات والمؤسسات الكبرى في فصل الأمور الإدارية عن الفنية.

نواب رؤساء مجالس الإدارة

وعن تعيينات نواب لرؤساء مجالس الإدارات في شركات القطاع النفطي وحول ما يمثله هذا المنصب من عبء إضافي على القطاع، حيث سيصبح دوره إشرافيا أيضا مثل رئيس مجلس الإدارة وتحديدا بعد نقل أسماء كبيرة من شركات «البترول الوطنية» و«نفط الكويت» و«صناعة الكيماويات البترولية» ممن شغلت هذا المنصب في وقت سابق، قال عضو مجلس إدارة مؤسسة البترول ان مسؤولية نائب رئيس مجلس الإدارة لابد أن «تتناغم» مع مهام الرئيس على ان يحل محله في غيابه، كما سيكون مطالبا بفتح باب الحوار الدائم مع رئيس مجلس الإدارة حول مهام العمل الجديدة ومستقبل المشاريع على ان يتحمل المسؤولية كاملة مع رئيس مجلس الادارة.

وفي سؤال حول النماذج المؤسساتية التي قد تكون اعتمد عليها مجلس إدارة مؤسسة البترول في إعادة هيكلة وحوكمة القطاع النفطي مثل شركة أرامكو السعودية نفى المصدر أن يكون ما حدث هو «تقليدا أعمى» لمؤسسات نفطية كبرى في المنطقة، وأضاف قائلا: «شركة ارامكو ظروفها مختلفة عن ظروف الكويت فالشركة تابعة لرأس الدولة مباشرة وبالتالي فهي تتمتع بنوع من الاستقلالية والحصانة السياسية وبالتالي فالوضع مختلف ويصعب تكراره أو تقليده في الكويت».

● أحمد مغربي

طالبوا بضرورة أن يكون للقطاع الخاص دور فاعل ورئيسي في المشاريع النفطية

خبراء نفطيون: «مؤسسة البترول» مطالبة بتغيير إستراتيجيتها وإعادة أولوياتها

طالب خبراء نفطيون بضرورة تغيير إستراتيجية وتوجهات مؤسسة البترول الكويتية خلال المرحلة المقبلة والنظر في إعادة أولويات القطاع النفطي وأن يكون هناك تغيير جذري للنظرة الإستراتيجية، مؤكدين على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع النفطية والاستفادة بسرعة اتخاذ القرارات من منطلق منظور القطاع الخاص في الادارة.

وأوضحوا أن المحاصصة السياسية أسقطت القطاع النفطي كما أسقطت غيره من مكونات الاقتصاد الوطني ليصبح مرتعا للفئوية والمصالح الضيقة التي تتناقض وبدون أدنى شك مع المصالح الوطنية، مشددين على ضرورة النأي بقطاع النفط عن الخلافات السياسية وترك المجال للقيادات الشابة للعمل في هذا المرفق الحيوي، وفيما يلي التفاصيل:

حمد التركيت

أحمد العربيد

في البداية طالب الرئيس التنفيذي السابق لشركة ايكويت للبتروكيماويات حمد التركيت بضرورة تغيير إستراتيجية وتوجهات مؤسسة البترول الكويتية خلال المرحلة المقبلة والنظر في إعادة أولويات القطاع النفطي وأن يكون هناك تغيير جذري للنظرة الإستراتيجية.

وقال التركيت إن التغييرات التي شهدها قطاع النفط خلال الأيام القليلة الماضية من تغيير الرئيس التنفيذي وتشكيل مجلس إدارة جديد للمؤسسة وتعيين أعضاء منتدبين جدد في مجملها جيدة وإيجابية خلال الوقت الحالي وأصبحنا نشاهد قطاع النفط ولأول مرة في تاريخه يشهد تحركا ملموسا على كل الأصعدة.

وأضاف التركيت: «التغيير الجذري الذي حدث على مستوى مؤسسة البترول وشركاتها التابعة تحدث لأول مرة في تاريخ القطاع النفطي، وينبغي أن نستغل هذه الفرصة لضخ دماء جديدة في مفاصل القطاع وان تتم إعادة النظر في سياسة المؤسسة وإستراتيجيتها وترتيب الأولويات».

وطالب التركيت بضرورة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع النفطية والاستفادة بسرعة اتخاذ القرار في القطاع الخاص وان يستفيد القطاع النفطي بتجربة شركة ايكويت وشركة سابك السعودية.

وحول أهم الأولويات التي لا بد أن تهتم بها القيادات الجديدة قال التركيت إن موضوع الغاز غير المصاحب لابد أن يكون له أولوية كبرى في المشاريع خلال المرحلة المقبلة وتفادي الإخفاقات التي منيت بها الكويت في زيادة إنتاج الغاز غير المصاحب، مطالبا القيادات في المؤسسة أن يحددوا أولويات تطوير الغاز في المستقبل.

من ناحيته، أوضح الخبير النفطي أحمد العربيد أن القطاع النفطي يحتاج إلى أكبر من إعادة هيكلة، حيث مطلوب نظرة إستراتيجية شاملة للدولة النفطية، مؤكدا على أن القطاع النفطي هو الأهم من بين القطاعات الاقتصادية في الكويت وبالتالي ينبغي أن يعامل بأهمية كبيرة من قبل القيادة السياسية، مشيرا إلى أن القطاع النفطي يحتاج إلى تغييرات جذرية لا بد أن تطول جميع القيادات في الشركات.

وذكر العربيد أن استقلالية القطاع النفطي تعتبر الأهم حاليا، حيث عانى القطاع على مدار السنوات الماضية من التدخل السياسي الذي أثر على أدائه وإنتاجيته في المجمل، مشيرا إلى أن القطاع النفطي عندما كان معزولا عن السياسة حقق أداء جيدا وبفضله نمت وتطورت الكويت. وشدد العربيد على ضرورة وجود رقابة على أداء القطاع النفطي كونها جزءا أصيلا من الحوكمة الجديدة وبالأخص عندما نتحدث على قطاع يعتبر المساهم الأكبر ويكاد يكون الوحيد للدخل القومي، مبينا أن مصلحة الكويت وتطورها سيكون من تطور قطاع النفط.

وذكر العربيد أن الكويت بها مدرستان للنفط أولها تلك التي حققت نجاحات كبيرة وكانت في حقبة السبعينيات والثمانينيات والتي تميزت بابتعاد السياسية عن النفط فنجح القطاع وحقق إنجازات لا يمكن إنكارها والمدرسة الثانية وهي حقبة التسعينيات وما بعد الألفية الثانية والتي شابها التدخل السياسي الفج في صميم عمل القطاع النفطي، وهو ما انعكس على أداء القطاع ككل وتعطيل مشاريعه العملاقة.

وأضاف العربيد: «ما حدث من تدخل سياسي في صميم أعمال القطاع النفطي خلال السنوات الماضية جعل القطاع يئن تحت النزعة الطائفية ووجدنا أنفسنا في مخاض عسير لذا فنحن نطالب باستقلالية القطاع حتى يتمكن القياديين من حل المشاكل والقدرة على المنافسة الدولية في إنتاج أنواع من النفوط والمشتقات تنافس الدول الكبرى».

من جانبه، قال مسؤول بارز في منظمة دولية فضل عدم ذكر اسمه نظرا لحساسية منصبه ان القيادات النفطية الجديدة مطالبة بالتركيز على العمليات الإنتاجية للنفط، لاسيما ان بعض المكامن في شركة نفط الكويت إصابتها الشيخوخة، كما أن بعض الوحدات في المصافي قديمة وتستهلك أموالا كبيرة لصيانتها، وهو ما يؤثر على أداء القطاع النفطي.

وأضاف: «على الرغم من حيوية القطاع النفطي، إلا أن المحاصصة السياسية أسقطت القطاع كما أسقطت غيره من مكونات الاقتصاد الوطني ليصبح مرتعا للفئوية والمصالح الضيقة التي تتناقض وبدون أدنى شك مع المصالح الوطنية، وتحول قطاع النفط إلى لغز كبير لا أحد يعرف ما بداخله إلا من هم في داخله، وإلى إمبراطورية «فوق الشبهات» تحرق أصابع كل من يحاول الاقتراب منها».

● أحمد مغربي

«جلف سات» تستحوذ على رخصة اتصالات في الأردن

بحضور السفير الكويتي في عمان د.حمد صالح الدعيج ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردني د.حاتم الحلواني، تم التوقيع على اتفاقية الترخيص التي تم بموجبها تحويل رخصة شركة الدمج لحلول الاتصالات (رخصة اتصالات فئوية عامة) بما لها من حقوق وما عليها من التزامات إلى شركة جلف سات للاتصالات - الأردن، حيث وقع الاتفاقية رئيس مجلس مفوضي الهيئة م.محمد عزات الطعاني، وعن شركة جلف سات للاتصالات - الأردن نائب رئيس مجلس إدارة الشركة محمد الحاج، وبحضور أعضاء مجلس مفوضي الهيئة.

وحضر حفل التوقيع عدد من مسؤولي الشركة في الكويت والأردن، علما ان هذه الرخصة تتيح للشركة تقديم كل خدمات الاتصالات التي لا تتطلب بطبيعتها استخدام الموارد النادرة.

وأعرب الطعاني عن اعتزازه وتقديره بالتعاون الثنائي بين الكويت والأردن في جميع المجالات، لاسيما في المجالات الاستثمارية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤكدا حرص الطرفين على تعزيز التواصل الدائم بما يحقق التطلعات المشتركة للبلدين.

أمجد المنصوري والشيخة لطيفة وسفير الكويت بعمان د.حمد صالح الدعيج ووزير الاتصالات الاردني د.حاتم الحلواني

من جانبه، أعرب محمد الحاج عن سعادته بهذه المناسبة وقال: «إننا نشعر بسعادة بالغة إزاء دخولنا سوقا واعدة تملك قاعدة اقتصادية قوية مثل الأردن، وإننا نتطلع إلى تزويد قطاع الأعمال في المملكة بخدمات عالية الجودة». والتي ستعمل بموجبها لتكون واحدة من الشركات التي تقوم على تزويد السوق الأردني بخدمات الاتصالات، وذلك «تحت مظلة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بما تمنحه من مناخ تنافسي عادل بين جميع الشركات المزودة» في هذا القطاع.

وذكرت الشركة في بيان صحافي لها أن هذه الخطوة تأتي في إطار الخطة الاستراتيجية التوسعية «لشركة جلف سات/ الكويت»، والتي تستهدف منها الانتشار في الأسواق الإقليمية والدولية، مشيرا إلى أن التواجد في السوق الأردني هو ترجمة للخطط الاستثمارية التي تتبناها المجموعة الأم - مشاريع الكويت القابضة (KIPCO) أكبر الشركات العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وذلك نظرا لما تتمتع به المملكة الأردنية من مناخ استثماري مشجع واستقرار سياسي في المنطقة، كما ان البنية التحتية ووفرة الأيدي العاملة ذات الخبرات العالية في مجال الاتصالات منح فكرة التوسع في الأردن دعما إضافيا.

وأكدت الشركة في حفل التوقيع انها ستكون ملتزمة بجلب أفضل أساليب الاتصالات الحديثة لتقديم تجربة اتصالات ثرية ومتطورة في المملكة، وذلك من خلال تقديم خدمات مضافة ونوعية لقطاع الاتصالات داخل المملكة والذي يمر بمرحلة ازدهار متنام خلال السنوات القليلة الماضية، كما توقع الحاج ازدياد نسبة الازدهار في الفترة المقبلة في ظل هذا المناخ والظروف الاستثمارية المشجعة.

وأضاف أمجد المنصوري أمين السر لشركة «جلف سات - الأردن» ومدير وحدة تقييم أداء الأعمال في شركة «جلف سات - الكويت»، والذي حضر أيضا مراسم توقيع الرخصة بقوله: «إن «شركة جلف سات - الأردن» تعرف جيدا أهمية ومكانة السوق الأردنية في صناعة الاتصالات منذ اللحظة الأولى التي دخلت فيها»، مشيرا إلى أن الشركة «تعتبر السوق الأردنية واحدة من أهم الأسواق في منطقة الشرق الأوسط في قطاع الاتصالات»، مبينا ان الشركة لديها دراسات تحليلية عن طبيعة الخدمات المقدمة في السوق الأردنية، وهي تسعى حاليا لتقديم قيمة مضافة تعزز من تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة بالشكل الذي يرضي طموحاتها وطموحات قطاع الأعمال والمؤسسات.

«منا وفينا» أقامت المعرض الترويجي بالأڤنيوز

نظمت الهيئة العامة للصناعة المعرض الترويجي السادس ضمن فعاليات الحملة التي نظمتها للترويج عن المنتج الوطني «منا وفينا» صباح أول من أمس في مجمع الأڤنيوز بحضور ممثلين وأعضاء الحملة حيث شهد المعرض إقبالا كبيرا من الجمهور بهدف التعرف على الحملة وما تقوم به وتم الرد على جميع الإستفسارات من قبل ممثل الهيئة العامة للصناعة وأعضاء الحملة كما تم تزويدهم بكافة البرشورات التعريفية للحملة.

يذكر أن الحملة الإعلامية للترويج عن المنتج الوطني «منا وفينا» انطلقت مع بداية عام 2012 وتستمر لمدة ثلاثة أعوام من تاريخ بدايتها وقدمت خلال الفترة الماضية العديد من الفعاليات الهامة للترويج عن المنتج الوطني وتحمل خلال الفترة القادمة أيضا فعاليات كثيرة ومتنوعة كما تستهدف الحملة الأماكن الحاشدة بالجمهور للفت النظر للحملة وللمنتج الوطني ومن الجدير بالذكر أن الحملة حققت خلال الفترة الماضية صدى كبيرا لدى الناس وبدا نسبة كبيرة من المواطنين والمقيمين يتساءلون عن المنتج الوطني وهذا بحد ذاته يعتبر نجاحا للحملة التي تلقى دعما كبيرا من الحكومة من أجل توسعة المنتجات الوطنية وزيادة الدخل القومي وتوفير فرص عمل للشباب هذا وتشهد الحملة خلال فترة عطلة الصيف فعاليات كثيرة في الأماكن التي تجذب الجمهور.

م. زينب حسين توضح للجمهور أهداف الحملة

صندوق الدار المالي
Al Dar Money Market Fund
صندوق أدوات نقدية حسب أحكام الشريعة الإسلامية
بدأ نشاطه في 2004/04/01
صافي قيمة الوحدة كما في 2013/05/20
0.895157 د.ك
adam أدام
الدار لإدارة الأصول الاستثمارية
للاستفسار 2232 4859 - 2232 4165

saftec
شركة صفاة تك القابضة
إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية
يتشرف مجلس إدارة شركة صفاة تك القابضة (ش.م.ك) مقفلة بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة المقرر عقده يوم الأربعاء الموافق 29 مايو 2013 في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً في مقر مجموعة شركات الصفاة الكائن في حولي - شارع بيروت - بجانب نادي القادسية - الدور (17).
على السادة المساهمين أو وكلائهم الراغبين في حضور الاجتماع مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة الكائن في شرق - برج أحمد - الدور الخامس إدارة حفظ الأوراق المالية لاستلام الدعوات واستمارات التوكيل وجدول الأعمال
ت: 22464565 - 22464585
والله الموفق،،،، مجلس الإدارة